

على الخلف

كما كان متوقعا، قررت الحكومة أمس توسعة مطمر الـ«كوستابرافا»، وأعلنت إطلاق مناقصات معاملة التفكك الحراري خلال الأشهر الستة المقبلة. القرار يأتي بعد نحو سنتين على إطلاق «الخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات» التي نصت على تفعيل فرز النفايات كحل بيئي مستدام. فيما يؤكد الخبراء أن فتح «بازار المحارق» سيقطع الطريق على ذلك، إذ «سيكون من مصلحة مشغلي المحارق زيادة نسبة النفايات، لا تقليصها عبر الفرز»

الحكومة توعز بتلزييم معاملة التفكك الحراري

فتح بازار المحارق

هديك فرفور

أقرّ مجلس الوزراء، أمس، توسعة مطمر الـ«كوستابرافا» وإنشاء معمل لتسيخ النفايات فيه، على أن تنضم نفايات الشوف وعاليه إلى تلك التي يستقبلها المطمر. وقررت الحكومة أيضاً اعتماد معامل للتفكك الحراري لمعالجة النفايات في المرحلة المقبلة، ووافقت على إطلاق المناقصات خلال الأشهر الستة المقبلة. ويأتي القراران منسجمين مع الاقتراحات التي قدّمها مجلس الإنماء والإعمار حول آلية تفادي تجدد أزمة النفايات في الأشهر المقبلة، مع اقتراب بلوغ المطامر قدرتها الاستيعابية بسبب عدم التزام نسب الفرز التي نصت

كلفة إنشاء المحرقة الواحدة وتشغيلها، بأسعار 2011، تبلغ أكثر من 260 مليون دولار

عليها الخطة الحكومية. ووافق مجلس الوزراء أيضاً على استحداث مطمر في طرابلس إلى جانب موقع المكب الحالي. وبحسب الاقتراح المقدم من «الإنماء والإعمار»، ستردم مساحة إضافية في موقع «كوستابرافا» تراوح بين 150 و200 ألف متر مربع من الأملاك العامة البحرية، بكلفة إضافية تقدّر بنحو 100 مليون دولار. ستتقاضاها شركة «الجهاد للتجارة والمقاولات» الملتزمة أعمال إنشاء المطمر الذي استدعى ردم 160 ألف متر في تموز 2016 لقاء 60 مليون دولار.

ماذا عن توسعة مطمري برج حمود الجديدة؟ لم تحسم الحكومة خيارها بعد، وقررت كسب مزيد من

الوقت عبر طلب اقتراحات لتوسعة المطميرين. علماً أن مجلس الإنماء والإعمار تقدّم باقتراحين: الأول استخدام المساحة المستحدثة في

الجديدة جزءاً من البحر (التي كانت مخصصة هبة لبلدية الجديدة) كمطمر. وتقدّر هذه المساحة بنحو 120 ألف متر مربع. فيما ينص الاقتراح الثاني على ردم المساحة البحرية الفاصلة بين برج حمود والجديدة، حيث يقع حالياً مرفأ الصيادين، على أن ينقل الأخير إلى منطقة أخرى.

قرار تشغيل المحارق

إعلان الحكومة إطلاق مناقصات معاملة التفكك الحراري في الأشهر الستة المقبلة لم يكن مفاجئاً، إذ يأتي استجابة لما نصت عليه المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في لبنان (القرار رقم 1 الصادر في 2015/12/1) لجهة «إعداد دفاتر التلزييم لمناقصات التفكك الحراري في المدن الرئيسية، تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الرقم 55 تاريخ 2010/9/1، والقرارين المعدلين له (الرقم 46 تاريخ 2014/10/30 المعدل بالقرار الرقم 1 تاريخ 2015/1/12)، وإطلاق المناقصات ذات الصلة». وتُنقسم المناقصات المتعلقة بتحويل النفايات إلى طاقة حرارية، بحسب المعنيين في «الإنماء والإعمار»، إلى شقين، الأول يتعلّق بدراسة أهلية الشركات، وقد بدأ المجلس السير

بها منذ تموز 2016، والثاني يتعلّق بتلزييم الأشغال، وهو ما كان عالقاً لدى مجلس الوزراء الذي أوعز أمس بالسير فيها.

محرقة بيروت

في غضون ذلك، تتحصّر بلدية بيروت لإطلاق مناقصة معالجة نفاياتها عبر تقنية التفكك الحراري خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وفق ما صرح رئيسها جمال عيتاني الشهر الماضي. وفي حال صدق «التوقيت»، يأتي إطلاق المناقصة بالتزامن مع تسلم ائتلاف شركة «رامكو للتجارة والمقاولات» وشركة «الناس» التركية مهمات كس النفايات وجمعها في بيروت من «سوكلين». وبذلك تكون الأخيرة قد سلّمت آخر مهماتها في قطاع إدارة النفايات الذي شغلته لنحو عقدين من الزمن، وبعد نحو سنة ونصف سنة على قرار بلدية بيروت الانفصال عن مناقصات النفايات المركزية.

وكانت البلدية قد اتّخذت في 2916/6/15 القرار الرقم 375 الذي يتعلّق بتعديل قرار مجلس الوزراء الرقم 46 تاريخ 2014/10/30 لجهة الإجازة للبلدية بتلزييم أعمال تحويل النفايات المنزلية الصلبة إلى طاقة عبر تقنية التفكك الحراري. وتفيد المعطيات بأن أربعة ائتلافات

من بين ثمانية، تأهّلت إلى المناقصة، هي: ائتلاف شركة Vinci الإسبانية وشركة man اللبنانية (يملكها ميشال أبي نادر).

- ائتلاف doosan الكورية وramco اللبنانية (يملكها محمد عمّاش).
- ائتلاف suez and cenem الفرنسية مع «الجهاد للتجارة والمقاولات» (يملكها جهاد العرب).
- ائتلاف hitachi اليابانية مع butec اللبنانية (يملكها نزار يونس) و batco اللبنانية (يملكها طوني أزور).

كلفة باهظة

يُجمع الخبراء على التكاليف الباهظة لتقنية التفكك الحراري لجهة كلفة المصنع والتشغيل. ويوضح المهندس البيئي المتخصص في تقنيات معالجة النفايات الصلبة زياد أبي شاكر، أن كلفة حرق طن النفايات وفق هذه التقنية «لن تكون أقل من مئة دولار أميركي، إضافة إلى كلفة إدارة الرماد والفلاتر التي يجب تغييرها كل ثلاثة إلى ستة أشهر، حسب نوعية النفايات التي يجري تفكيكها». وكان مجلس الإنماء والإعمار قد تعاقد عام 2011 مع شركة «رامبول» الدانماركية لإجراء دراسة حول

المحرقة الكلاسيكية ومحارق التفكك الحراري



بحسب المهندس البيئي المتخصص في تقنيات معالجة النفايات الصلبة زياد أبي شاكر، في حالة المحرقة الكلاسيكية، تحرق النفايات مباشرة في غرفة نار. أما في المحارق التي تعتمد تقنية التفكك الحراري «فتكون غرفة النار عبارة عن غرفتين، إحداهما ضمن الأخرى. توضع النفايات في الغرفة الداخلية وتُشعل النار في الغرفة الخارجية، فتعلو الحرارة جداً في الغرفة الداخلية، ما يؤدي إلى تفكك المواد الموجودة وتحولها إلى غاز يُمكن الاستفادة منه لإشعال النار في الغرفة الخارجية. قسم من هذا الغاز سيتطاير حُكماً من خلال داخون يجب أن يكون مُنظراً لضبط أكبر كمية من الانبعاثات الغازية الضارة».

انبعاثات المحارق ستغطي كامل بيروت والضواحي أياً يكن موقع تركيبها (هيلم الموسوي)